الأمم المتحدة

A/C.2/60/SR.35

الجمعية العامة

الدورة الستون

Distr.: General
15 February 2006
Arabic
Original: English

الوثائق الرسمية

اللجنة الثانية

محضر موجز للجلسة الخامسة والثلاثين

المعقودة في المقر، نيويورك، يوم الجمعة ٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٥، الساعة ../١٥

الرئيس: السيد كوديلكا (نائب الرئيس) . . . . . (الجمهورية التشيكية)

المحتويات

البند ٥٠ من جدول الأعمال: المسائل المتعلقة بسياسات الاقتصاد الكلي (تابع)

(أ) التجارة الدولية والتنمية (تابع)

البند ٥٢ من جدول الأعمال: التنمية المستدامة (تابع)

(أ) تنفيذ جدول أعمال القرن ٢١ وبرنامج مواصلة تنفيذ جدول أعمال القرن ٢١ ونتائج مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة (تابع)

(و) تعزيز مصادر الطاقة الجديدة والمتجددة، بما في ذلك تنفيذ البرنامج العالمي للطاقة الشمسية ١٩٩٦-٢٠٠٥ (تابع)

(ح) اتفاقية التنوع البيولوجي (تابع)

البند ٥٧ من جدول الأعمال: الأنشطة التنفيذية من أجل التنمية (تابع)

(أ) الأنشطة التنفيذية من أجل التنمية التي تضطلع بها منظومة الأمم المتحدة (تابع)

هذا المحضر قابل للتصويب. ويجب إدراج التصويبات في نسخة من المحضر وإرسالها مذيلة بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني **في غضون أسبوع واحد من تاريخ نشره** إلى: Chief of the Official Records Editing Section, room DC2-0750, 2 United Nations Plaza.

وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في ملزمة مستقلة لكل لجنة من اللجان على حدة.

05-63347 (A)

نظرا لغياب السيد والي (نيجيريا)، تولى الرئاسة نائب الرئيس، السيد كوديلكا (الجمهورية التشيكية).

افتتحت الجلسة الساعة ١٥/٤٠.

البند ٥٠ من جدول الأعمال: المسائل المتعلقة بسياسات الاقتصاد الكلي (تابع)

(أ) **التجارة الدولية والتنمية** (تابع) (A/C.2/60/L.18)

مشروع قرار بشأن التجارة الدولية والتنمية

١ - **الرئيس:** أحاط اللجنة علما بأن مشروع القرار A/C.2/60/L.18 بشأن التجارة الدولية والتنمية لا يتضمن أي آثار على الميزانية البرنامجية. ومع ذلك، طلب وفد كندا إجراء تصويت مسجل على الفقرة ١٣، بينما طلب وفد الولايات المتحدة إجراء تصويت مسجل على مشروع القرار ككل.

٢ - **السيدة ميلز** (جامايكا): تكلمت بالنيابة عن مجموعة الـ ٧٧ والصين فأعربت عن الأسف العميق حيث أن اللجنة لم تتمكن من التوصل إلى توافق في الآراء حول هذا القرار الهام، وبخاصة في ضوء نتائج مؤتمر القمة العالمي ٢٠٠٥، الذي أكد بشدة من جديد أن للأمم المتحدة دورا أساسيا تضطلع به في تعزيز التعاون الدولي من أجل التنمية. ورغم أن مجموعة الـ ٧٧ والصين تتحاشى بحذر المسائل والصياغات التي من شأنها أن تحكم مسبقا على نتائج الاجتماع الوزاري لمنظمة التجارة العالمية المزمع عقده في هونغ كونغ، فإنها تأمل مع ذلك في إمكان البعث برسالة سياسية قوية إلى ذلك الاجتماع. وما زالت المجموعة ملتزمة التزاما صارما بمناقشة جميع الجوانب الهامة للتجارة في الأمم المتحدة، بما فيها الروابط الحيوية بين التجارة والتنمية.

٣ - **السيد كاريوكي** (المملكة المتحدة): تكلم بالنيابة عن الاتحاد الأوروبي، قائلا إن الاتحاد الأوروبي سيصوت لصالح الفقرة ١٣. ويجري العمل المكثف في جنيف صوب الوصول الكامل لمنتجات جميع أقل البلدان نموا إلى الأسواق من دون رسوم جمركية أو حصص مفروضة. ويأمل الاتحاد الأوروبي في التوصل إلى نتيجة تعالج نواحي قلق جميع الأطراف معالجة تامة، بما في ذلك عن طريق الشكل القانوني الواجب.

٤ - **السيد أدست** (كندا): تكلم تعليلا للتصويت قبل إجراء التصويت، فقال إن كندا ستصوت ضد الفقرة ١٣. وكندا مؤيد قوي لأقل البلدان نموا، كما تدل أفعالها دائما على ذلك، بما في ذلك مبادرة السوق لأقل البلدان نموا. وأضاف أن تصويت وفد بلده يستهدف تصوير بعض نواحي القلق التي تحيط بالنص، وليس أي تغيير في ذلك التأييد. والواقع أن كندا ما زالت ملتزمة التزاما تاما بتعزيز برنامج الدوحة الإنمائي، بما في ذلك جوانب التنمية فيه.

٥ - ومضى يقول إنه رغم أن للجمعية العامة دورا مشروعا تضطلع به في تشجيع التقدم في مفاوضات منظمة التجارة العالمية، ينبغي ألا تغير التوازن في الاتفاقات التي سيق التوصل اليها أو تضر نتائج المفاوضات الجارية. وفي هذا الصدد فإن المشروع الأصلي للقرار. وبخاصة الفقرة ١٣، تجاوز الالتزامات التي قطعتها الدول الأعضاء في منظمة التجارة العالمية في إعلان الدوحة الوزاري وفي ''حزمة تموز/يوليه'' لسنة ٢٠٠٤. وتعارض كندا كذلك إدراج كلمة ''جميع'' قبل كلمة ''الواردات'' في الفقر ١٣.

٦ - **السيدة غرينديلاي** (أستراليا): قالت إن أستراليا، التي لديها أكثر القوانين شمولا لصالح أقل البلدان نموا في العالم، ستصوت لصالح الفقرة ١٣. وأعربت عن أملها في حسم القضية بنجاح في هونغ كونغ.

٧ - **السيدة رودسيموين** (النرويج): قالت إنها ستصوت لصالح الفقرة ١٣، وحثت جميع البلدان المتقدمة النمو

وكذلك البلدان النامية التي يسمح لها وضعها بذلك على إتاحة الوصول الكامل لجميع منتجات أقل البلدان نموا إلى الأسواق من دون رسوم جمركية أو حصص مفروضة.

٨ - تم إجراء تصويت مسجل على الفقرة ١٣ من مشروع القرار *A/C.2/60/L.18*.

المؤيدون:

أفغانستان، ألبانيا، الجزائر، أندورا، أنغولا، أنتيغوا وبربودا، الأرجنتين، أرمينيا، أستراليا، النمسا، أذربيجان، جزر البهاما، البحرين، بنغلاديش، بربادوس، بيلاروس، بلجيكا، بليز، بنن، بوتان، بوليفيا، بوتسوانا، البرازيل، بروني دار السلام، بلغاريا، بوركينا فاسو، بوروندي، كمبوديا، الكاميرون، الرأس الأخضر، جمهورية أفريقيا الوسطى، شيلي، الصين، كولومبيا، الكونغو، كوستاريكا، كرواتيا، كوبا، قبرص، الجمهورية التشيكية، جمهورية الكونغو الديمقراطية، الدانمرك، دومينيكا، الجمهورية الدومينيكية، إكوادور، مصر، السلفادور، إريتريا، إستونيا، إثيوبيا، فنلندا، فرنسا، جورجيا، ألمانيا، اليونان، غرينادا، غواتيمالا، غينيا، غينيا - بيساو، غيانا، هايتي، هندوراس، هنغاريا، الهند، إندونيسيا، إيران (جمهورية - الإسلامية)، العراق، أيرلندا، إيطاليا، جامايكا، كينيا، الكويت، قيرغيزستان، جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية، لاتفيا، لبنان، ليسوتو، الجماهيرية العربية الليبية، ليتوانيا، لكسمبرغ، مدغشقر، ملاوي، ماليزيا، ملديف، مالطة، موريتانيا، موريشيوس، المكسيك، ميكرونيزيا (ولايات - الموحدة)، موناكو، منغوليا، المغرب، موزامبيق، ميانمار، ناميبيا، نيبال، هولندا، نيوزيلندا، نيكاراغوا، النيجر، نيجيريا، النرويج، عمان، باكستان، بنما، باراغواي، بيرو، الفلبين، بولندا، البرتغال، قطر، رومانيا، سانت كيتس ونيفيس، سانت لوسيا، سانت فنسنت وجزر غرينادين، ساموا، سان مارينو، المملكة العربية السعودية، السنغال، صربيا والجبل الأسود، سنغافورة، سلوفاكيا، سلوفينيا، جزر سليمان، جنوب أفريقيا، أسبانيا، سري لانكا، السودان، سورينام، السويد، الجمهورية العربية السورية، طاجيكستان، تايلند، تيمور - ليشتي، توغو، ترينيداد وتوباغو، تونس، تركيا، أوغندا، أوكرانيا، الإمارات العربية المتحدة، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، جمهورية تنزانيا المتحدة، أوروغواي، فنزويلا (جمهورية - البوليفارية)، فييت نام، اليمن، زامبيا، زمبابوي.

المعارضون:

كندا، اليابان، جمهورية كوريا، الولايات المتحدة الأمريكية.

الممتنعون:

أيسلندا، إسرائيل، ليختنشتاين، الاتحاد الروسي، سويسرا.

٩ - اعتمدت الفقرة ١٣ من مشروع القرار *A/C.2/60/L.18* بأغلبية ١٤٩ صوتا مقابل ٤ أصوات، مع امتناع ٥ أعضاء عن التصويت.

١٠ - **السيد أهو - غليلي** (بنن): تكلم بالنيابة عن مجموعة أقل البلدان نموا، فأبدى الأسف لإجراء تصويت على حكم حيوي للغاية بالنسبة للتنمية. ومن المؤسف أن بعض البلدان التي تزعم أنها من شركاء ومؤيدي أقل البلدان نموا ترفض تدعيم قضايا هامة ذات أولوية لدى تلك البلدان بل وتقوض بشدة جهودها الرامية إلى تحقيق التنمية.

١١ - **السيدة غريندلاي** (أستراليا): تكلمت بالنيابة أيضا عن الأرجنتين، أوروغواي، باراغواي، البرازيل، بوليفيا،

جنوب أفريقيا، شيلي، غواتيمالا، كندا، كوستاريكا، كولومبيا، ماليزيا، نيوزيلندا، معربة عن الأسف لعدم التوصل إلى توافق في الآراء حول مشروع القرار. وقالت إن جولة الدوحة تقترب من مفترق طرق حاسم وعلى الزعماء أن يغتنموا هذه الفرصة لاختتام المفاوضات. وإصلاح التجارة الزراعية العالمية من الأمور الحاسمة لإطلاق القدرات الكاملة للقطاعات الزراعية في البلدان النامية.

١٢ - وأضافت أن عدم إحراز تقدم في إصلاح التجارة الزراعية أمر يؤسف له بصفة خاصة في سياق الالتزام بتعزيز التنمية أثناء السنة الحالية. وقد كانت هناك دفعة طيبه من أجل زيادة المساعدات الإنمائية الرسمية، واستجابت لذلك بلدان كثيرة، بما فيها استراليا، التي وافقت على مساعداتها بحلول ٢٠١٠. ومع ذلك، فإن تقديم المساعدات الإنمائية الرسمية دون إصلاح التجارة الزراعية لا يشكل التزاما حقيقيا بتحقيق التنمية. والتضامن لا يعني تقديم صدقة بل يعني شراكة طويلة الأمد ترتكز على المساواة. والواقع أنه لا وجود للتضامن إذا كانت التشوهات في أسواق الزراعة العالمية تواصل تقويض قدرة القطاعات الزراعية في كثير من البلدان النامية على الإسهام في التنمية الاقتصادية المستدامة وعلى التخفيف من حدة الفقر.

١٣ - **السيد لورانس** (الولايات المتحدة الأمريكية): قال إن بلده، بوصفه من دعاة تحرير التجارة، قدم اقتراحات جسوره تستهدف تحقيق نتائج طموحه أثناء سير المفاوضات صوب الاجتماع الوزاري لمنظمة التجارة العالمية المزمع عقده في هونغ كونغ. وقد اعترف بلده بأهمية الأثر الهام الذي من شأن نجاح جدولة الدوحة أن يتركه على التنمية والقضاء على الفقر ومواصلة إدماج البلدان النامية في النظام التجاري المتعدد الأطراف. وكان بلده يأمل في أن يشجع القرار المتعلق بالتجارة والتنمية على إحراز تقدم بشأن برنامج الدوحة. وأعرب عن تأييد وفد بلده لبعض عناصر مشروع القرار، إلا أنه يرى أن مشروع القرار يحكم مسبقا على نتائج المفاوضات التي ستجري في هونغ كونغ وبعد ذلك. وأضاف أن مشروع القرار يجعل من الجمعية العامة وسيلة لمفاوضات في الظل حول قضايا يجري التفاوض بشأنها أو استعراضها في منظمة التجارة العالمية ووكالات متخصصة أخرى. ولهذا سيصوت وفد بلده ضد مشروع القرار.

١٤ - **السيد كاريوكي** (المملكة المتحدة): تكلم بالنيابة عن الاتحاد الأوروبي، والبلدين المنضمين بلغاريا، ورومانيا، والبلدين المرشحين كرواتيا وتركيا، وبلدان عملية الاستقرار والانتساب ألبانيا وجمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة وصربيا والجبل الأسود، بالإضافة إلى النرويج وأوكرانيا، فأعرب عن الأسف لعدم التوصل إلى توافق في الآراء حول مشروع القرار الهام هذا. ومن شأن بعث رسالة سياسية بتوافق الآراء تتعلق بالتجارة والتنمية إلى الاجتماع الوزاري لمنظمة التجارة العالمية في هونغ كونغ أن يسمح للمجتمع الدولي بتأكيد التزامه الكامل من جديد ببرنامج الدوحة الإنمائي لمنظمة التجارة العالمية، وبخاصة ببعده الإنمائي، وهو برنامج عريض النطاق ومتوازن.

١٥ - وقال إن الاتحاد الأوروبي يرى في النهج الإجمالي لمشروع القرار ركيزة مفيدة لأعماله، إلا أنه قرر الامتناع عن التصويت، حيث يمكن لبعض الفقرات أن تثير الشك في جميع التزامات الاتحاد الأوروبي المتعلقة بمنظمة التجارة العالمية. ومع ذلك، فإن عدم التوصل إلى اتفاق لا يصور التقدم المحرز بشأن عدد من قضايا التنمية في التحضير للاجتماع الوزاري في هونغ كونغ. ويرحب الاتحاد الأوروبي بصفة خاصة بقرار ٦ كانون الأول/ديسمبر الذي اتخذه المجلس العام لمنظمة التجارة العالمية بشأن إيجاد حل دائم لاتفاق منظمة الصحة العالمية المتعلق بجوانب حقوق الملكية الفكرية المتصلة بالتجارة والصحة العامة. وسيواصل

الاتحاد الأوروبي الجهود التي يبذلها في إطار منظمة التجارة العالمية بغية إحراز المزيد من التقدم بشأن التوصل إلى حزمة إنمائية في هونغ كونغ، بما في ذلك الالتزام الصارم من جانب البلدان المتقدمة، وكذلك البلدان النامية التي يسمح لها وضعها بذلك، بإتاحة الوصول الكامل لجميع منتجات أقل البلدان نموا إلى الأسواق من دون رسوم جمركية أو حصص مفروضة. وما زال الاتحاد الأوروبي ملتزما التزاما صارما بالنتائج الإجمالية المتوازنة والطموحة لبرنامج الدوحة الإنمائي لمنظمة التجارة العالمية برمته، كما يأمل الاتحاد في أن يقدم اجتماع هونغ كونغ الوزاري منهاجا شاملا لهذا الهدف.

١٦ - **السيد سوناغا** (اليابان): أعرب عن الأسف لعدم إمكان التوصل إلى توافق في الآراء حول مشروع القرار، قائلا إن اليابان ستمتنع عن التصويت، حيث أنها تجد صعوبة في قبول بعض جوانب النص. وأضاف أنه يرى أنه ينبغي أن تبعث الأمم المتحدة برسالة قوية إلى منظمة التجارة العالمية مفادها أن الاختتام الناجح لجولة الدوحة من شأنه أن يعود بالفائدة على الاقتصادات النامية. ومما يؤسف له أن مشروع القرار الحالي لم يؤد هذا الغرض. وقال إن بلدانا كثيرة تجد أن صيغة النص غير مقبولة، وأعرب عن أمله في ألا تستخدم تلك الصيغة في أية اجتماعات مقبلة، بما فيها الاجتماع المقبل لمنظمة التجارة العالمية في هونغ كونغ. وقد بذلت اليابان قصارى جهدها لكي تضمن أن تعود نتائج جولة الدوحة بالنفع على البلدان النامية، وقد اتخذت حكومة بلده مبادرة إنمائية ترمي إلى تمكين البلدان النامية من خلال جولة الدوحة التي سيكشف عنها النقاب رسميا في مؤتمر هونغ كونغ الوزاري.

١٧ - تم إجراء تصويت مسجل على مشروع القرار *A/C.2/60/L.18*.

المؤيدون:

أفغانستان، الجزائر، أنغولا، أنتيغوا وبربودا، الأرجنتين، أرمينيا، أذربيجان، جزر البهاما، البحرين، بنغلاديش، بربادوس، بيلاروس، بليز، بنن، بوتان، بوليفيا، بوتسوانا، البرازيل، بروني دار السلام، بوركينا فاسو، بوروندي، كمبوديا، الكاميرون، الرأس الأخضر، جمهورية أفريقيا الوسطى، شيلي، الصين، كولومبيا، الكونغو، كوستاريكا، كوبا، جمهورية الكونغو الديمقراطية، دومينيكا، الجمهورية الدومينيكية، إكوادور، مصر، السلفادور، إريتريا، إثيوبيا، غواتيمالا، غينيا، غينيا - بيساو، غيانا، هايتي، هندوراس، الهند، إندونيسيا، إيران (جمهورية - الإسلامية)، العراق، جامايكا، كينيا، الكويت، قيرغيزستان، جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية، لبنان، ليسوتو، الجماهيرية العربية الليبية، مدغشقر، ملاوي، ماليزيا، ملديف، موريتانيا، موريشيوس، المكسيك، ميكرونيزيا (ولايات - الموحدة)، منغوليا، المغرب، موزامبيق، ميانمار، ناميبيا، نيبال، نيكاراغوا، النيجر، نيجيريا، عمان، باكستان، بنما، باراغواي، بيرو، الفلبين، قطر، سانت كيتس ونيفيس، سانت لوسيا، سانت فنسنت وجزر غرينادين، ساموا، المملكة العربية السعودية، السنغال، سنغافورة، جزر سليمان، جنوب أفريقيا، سري لانكا، السودان، سورينام، الجمهورية العربية السورية، طاجيكستان، تايلند، تيمور - ليشتي، توغو، ترينيداد وتوباغو، تونس، أوغندا، الإمارات العربية المتحدة، جمهورية تنزانيا المتحدة، أوروغواي، فنزويلا (جمهورية - البوليفارية)، فييت نام، اليمن، زامبيا، زمبابوي.

المعارضون:
الولايات المتحدة الأمريكية.

الممتنعون:
ألبانيا، أندورا، أستراليا، النمسا، بلجيكا، بلغاريا، كندا، كرواتيا، قبرص، الجمهورية التشيكية، الدانمرك، إستونيا، فنلندا، فرنسا، جورجيا، ألمانيا، اليونان، غرينادا، هنغاريا، أيسلندا، أيرلندا، إسرائيل، إيطاليا، اليابان، لاتفيا، ليختنشتاين، ليتوانيا، لكسمبرغ، مالطة، موناكو، هولندا، نيوزيلندا، النرويج، بولندا، البرتغال، جمهورية كوريا، رومانيا، الاتحاد الروسي، سان مارينو، صربيا والجبل الأسود، سلوفاكيا، سلوفينيا، أسبانيا، السويد، سويسرا، تركيا، أوكرانيا، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية.

١٨ - أُعتمد مشروع القرار A/C.2/60/L.18 بأغلبية ١٠٩ أصوات مقابل صوت واحد مع امتناع ٤٨ عضوا عن التصويت.

١٩ - **السيد أهو - غليلي** (بنن): قال إنه لا يفهم السبب في أن بلدان كثيرة زعمت أنها تدعم أقل البلدان نموا ثم صوتت ضد القرارات المتعلقة بتقديم الدعم إلى تلك البلدان أو إلى البلدان النامية بوجه عام، أو امتنعت عن التصويت على تلك القرارات. وأضاف أنه يرى الآن أن البعض يستخدم التجارة الدولية بوصفها سلاحا خفيا لمنع أفقر البلدان من تحقيق التنمية.

٢٠ - **السيدة سانت جون** (غرينادا): قالت إن وفد بلدها اعتزم التصويت لصالح مشروع القرار، لا أن يمتنع عن التصويت كما سجلته الآلة.

البند ٥٢ من جدول الأعمال: التنمية المستدامة (تابع) (A/C.2/60/L.14/Rev.1)

مشروع قرار بشأن استخدام الطحالب اللولبية الدقيقة (مادة ''سبيرولينا'') في مكافحة الجوع وسوء التغذية والمساعدة في تحقيق التنمية المستدامة

٢١ - **الرئيس:** أحاط اللجنة علما بأن الأمانة العامة تلقت رسالة من ممثل الجمهورية الدومينيكية، وهي المقدم الرئيسي لمشروع القرار، تحيط اللجنة علما بالرغبة في سحب مشروع القرار بالنيابة عن مقدميه.

٢٢ - **السيد لورينزو** (الجمهورية الدومينيكية): قال إن حكومة بلده تدرك أهمية الطحالب اللولبية الدقيقة (مادة ''سبيرولينا'') في مكافحة سوء التغذية وتحقيق التنمية المستدامة، كما جرى التأكيد على ذلك في مشروع القرار ومع ذلك، ففي ضوء الإخفاق في التوصل إلى توافق في الآراء وبعد إجراء مشاورات مع الوفود الأخرى، قرر وفد بلده سحب مشروع القرار.

٢٣ - تم سحب مشروع القرار *A/C.2/60/L.14/Rev.1*.

(أ) **تنفيذ جدول أعمال القرن ٢١ وبرنامج مواصلة تنفيذ جدول أعمال القرن ٢١ ونتائج مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة** (تابع) (A/C.2/60/L.20 و L.58)

مشروع قرار بشأن تنفيذ جدول أعمال القرن ٢١ وبرنامج مواصلة تنفيذ جدول أعمال القرن ٢١ ونتائج مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة

٢٤ - **الرئيس:** استرعى الانتباه إلى مشروع القرار A/C.2/60/L58 الذي كان نائب الرئيس، السيد توسكانو، قد قدمه استنادا إلى مشاورات غير رسمية أجريت بشأن مشروع القرار A/C.2/60/L.20.

٢٥ - **السيد توسكانو** (سويسرا)، نائب الرئيس: قال إنه ينبغي أن تبدأ كلمات ''الاجتماع الحكومي الدولي التحضيري'' بحروف كبيرة في الفقرة ١٢ من الديباجة، وأن تستبدل عبارة ''في هذا الصدد'' بعبارة ''وفي هذا الصدد'' في الفقرة ٧ (لا ينطبقان على النص العربي).

٢٦ - **الرئيس:** أحاط اللجنة علما بأن مشروع القرار لا يتضمن أي آثار على الميزانية البرنامجية.

٢٧ - اعتمد مشروع القرار *A/C.2/60/L.58* بصيغته المنقحة شفويا.

٢٨ - **السيد كوتيس** (الولايات المتحدة الأمريكية): قال إن وفد بلده يؤيد تنفيذ جدول أعمال القرن ٢١ ونتائج مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة، كما أنه يعمل بنشاط فائق في لجنة التنمية المستدامة. ومسؤولية الشركات أمر هام، إلا أنه لا بد أن يوضع في سياقه الملائم. والشركات مسؤولة بصفة رئيسية أمام من لهم علاقات تعاقدية أو تجارية معها. والوظيفة الرئيسية لهذه الشركات إنتاج السلع والخدمات وبيعها في الأسواق، وعندما تقوم بذلك سعيا لتحقيق مصالحها الخاصة، فهي تقدم منافع عامة في شكل اقتصادات صحية ووظائف ودخول وسلع وخدمات ومهارات ورأس مال وتكنولوجيا.

٢٩ - وأعرب عن الاعتقاد الراسخ لوفد بلده في تعزيز المؤسسات الصغيرة جدا والصغيرة والمتوسطة بوصفها أداة لتحقيق التنمية المستدامة، كما أعرب عن ارتياح الوفد لاحتواء مشروع القرار على صيغة تعبر عن هذه المسألة. ومع ذلك، مما يقلق الوفد أنه لم يجر التوصل إلى اتفاق في الآراء بشأن تعزيز مشاركة المرأة في صنع القرار على جميع المستويات، وتعميم مراعاة المنظور المعني بنوع الجنس، والقضاء على العنف ضد المرأة، وتحسين إمكانية حصول المرأة على الفرص الاقتصادية والأراضي والائتمان والتعليم والرعاية الصحية عند مواصلة تنفيذ جدول أعمال القرن ٢١ ونتائج المؤتمر العالمي للتنمية المستدامة. وتسبب هذه الحالة قلقا خاصا، حيث أن كثيرا من الحكومات التي وافقت على إدراج نوع الجنس في وثيقة نتائج مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة كان قد عارض إدراجه في مشروع القرار المعني بمؤتمر القمة هذا في إطار الجمعية العامة.

٣٠ - تم سحب مشروع القرار *A/C.2/60/L20*.

(و) تعزيز مصادر الطاقة الجديدة والمتجددة، بما في ذلك تنفيذ البرنامج العالمي للطاقة الشمسية ١٩٩٦-٢٠٠٥ (تابع) (A/C.2/60/L.28 و L.53)

مشروع قرار بشأن تعزيز مصادر الطاقة الجديدة والمتجددة، بما في ذلك تنفيذ البرنامج العالمي للطاقة الشمسية

٣١ - **الرئيس:** استرعى الانتباه إلى مشروع القرار A/C.2/60/L.53 الذي كان نائب الرئيس، السيد توسكانو، قد قدمه استنادا إلى مشاورات غير رسمية أجريت بشأن مشروع القرار A.C.2/60/L.28.

٣٢ - **السيد توسكانو** (سويسرا)، نائب الرئيس: قال إنه ينبغي إضافة كلمة ''جمهورية'' قبل كلمة ''الصين'' وكلمة ''الشعبية'' بعدها، وكلمة ''جمهورية'' قبل كلمة ''ألمانيا'' وكلمة ''الاتحادية'' بعدها، وذلك في الفقرة ٧.

٣٣ - **الرئيس:** أحاط اللجنة علما بأن مشروع القرار لا يتضمن أي آثار على الميزانية البرنامجية.

٣٤ - اعتمد مشروع القرار *A/C.2/60/L.53* بصيغته المنقحة شفويا.

٣٥ - تم سحب مشروع القرار *A/C.2/60/L.28*.

(ح) **اتفاقية التنوع البيولوجي** (تابع) (A/C.2/60/L.22 و L.55)

مشروع قرار بشأن اتفاقية التنوع البيولوجي

٣٦ - **الرئيس:** استرعى الانتباه إلى مشروع القرار A/C.2/60/L.55، الذي كان نائب الرئيس، السيد توسكانو، قد قدمه استنادا إلى مشاورات غير رسمية أجريت بشأن مشروع القرار A/C.2/60/L.22. وأحاط اللجنة علما بأن مشروع القرار لا يتضمن أي آثار على الميزانية البرنامجية.

٣٧ - اعتمد مشروع القرار *A/C.2/60/L.55*.

٣٨ - تم سحب مشروع القرار *A/C.2/60/L.22*.

البند ٥٧ من جدول الأعمال: الأنشطة التنفيذية من أجل التنمية (تابع)

(أ) **الأنشطة التنفيذية من أجل التنمية التي تضطلع بها منظومة الأمم المتحدة** (تابع) (A/C.2/60/L.30)

مشروع قرار بشأن الأنشطة التنفيذية من أجل التنمية التي تضطلع بها منظومة الأمم المتحدة

٣٩ - **الرئيس:** استرعى الانتباه إلى مشروع القرار A/C.2/60/L.30 الذي كان ممثل جامايكا قد قدمه نيابة عن الدول الأعضاء في الأمم المتحدة التي هي أعضاء في مجموعة الـ ٧٧ والصين. وأحاط اللجنة علما بأن مشروع القرار لا يتضمن أي آثار على الميزانية البرنامجية، وبأنه جرى طلب تصويت مسجل.

٤٠ - **السيدة نافارو بارو** (كوبا): قالت إنها ترغب في معرفة الوفد الذي طلب تصويتا مسجلا.

٤١ - **الرئيس:** قال إن وفد الولايات المتحدة قد طلب إجراء تصويت مسجل.

٤٢ - تم إجراء تصويت مسجل على مشروع القرار *A/C.2/60/L.30*.

المؤيدون:

أفغانستان، ألبانيا، الجزائر، أندورا، أنغولا، أنتيغوا وبربودا، الأرجنتين، أرمينيا، أستراليا، النمسا، أذربيجان، جزر البهاما، البحرين، بنغلاديش، بربادوس، بيلاروس، بلجيكا، بليز، بنن، بوتان، بوليفيا، بوتسوانا، البرازيل، بروني دار السلام، بلغاريا، بوركينا فاسو، بوروندي، كمبوديا، الكاميرون، كندا، الرأس الأخضر، جمهورية أفريقيا الوسطى، شيلي، الصين، كولومبيا، الكونغو، كوستاريكا، كرواتيا، كوبا، قبرص، الجمهورية التشيكية، جمهورية الكونغو الديمقراطية، الدانمرك، دومينيكا، الجمهورية الدومينيكية، إكوادور، مصر، السلفادور، إريتريا، إستونيا، إثيوبيا، فنلندا، فرنسا، جورجيا، ألمانيا، اليونان، غرينادا، غواتيمالا، غينيا، غينيا - بيساو، غيانا، هايتي، هندوراس، هنغاريا، ايسلندا، الهند، إندونيسيا، إيران (جمهورية - الإسلامية)، العراق، أيرلندا، إسرائيل، إيطاليا، جامايكا، اليابان، كينيا، الكويت، قيرغيزستان، جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية، لاتفيا، لبنان، ليسوتو، الجماهيرية العربية الليبية، ليختنشتاين، ليتوانيا، لكسمبرغ، مدغشقر، ملاوي، ماليزيا، ملديف، مالطة، موريتانيا، موريشيوس، المكسيك، ميكرونيزيا (ولايات - الموحدة)، موناكو، منغوليا، المغرب، موزامبيق، ميانمار، ناميبيا، نيبال، هولندا، نيوزيلندا، نيكاراغوا، النيجر، نيجيريا، النرويج، عمان، باكستان، بنما، باراغواي، بيرو، الفلبين، بولندا، البرتغال، قطر، جمهورية كوريا، رومانيا، الاتحاد الروسي، سانت كيتس ونيفيس، سانت

لوسيا، سانت فنسنت وجزر غرينادين، ساموا، سان مارينو، المملكة العربية السعودية، السنغال، صربيا والجبل الأسود، سنغافورة، سلوفاكيا، سلوفينيا، جزر سليمان، جنوب أفريقيا، أسبانيا، سري لانكا، السودان، سورينام، السويد، سويسرا، الجمهورية العربية السورية، طاجيكستان، تايلند، تيمور – ليشتي، توغو، ترينيداد وتوباغو، تونس، تركيا، أوغندا، أوكرانيا، الإمارات العربية المتحدة، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، جمهورية تنزانيا المتحدة، أوروغواي، فنزويلا (جمهورية – البوليفارية)، فييت نام، اليمن، زامبيا، زمبابوي.

المعارضون:

الولايات المتحدة الأمريكية.

الممتنعون:

لا أحد.

٤٣ – أُعتمد مشروع القرار *A/C.2/60/L.30* بأغلبية ١٥٧ صوتا مقابل صوت واحد، مع عدم امتناع أي عضو عن التصويت.

٤٤ – **السيد مالكين** (الولايات المتحدة الأمريكية): قال إنه طيلة مناقشة تمويل الأنشطة التنفيذية التي تضطلع بها الأمم المتحدة من أجل التنمية كان موقف الولايات المتحدة هو أن التمويل الطوعي أكثر الطرق فعالية لضمان النتائج والمساءلة. وأثناء السنة الماضية، كانت هناك محاولة لتغيير المناقشة إلى النظر في مشاريع متنوعة للإجبار على التمويل، مثل ما يسمى بـ ”المؤشر الطوعي لمقاييس الإسهام“ الذي اقترحته الأمانة العامة وأيدته بعض البلدان. والولايات المتحدة لا تقبل هذه المشاريع، حيث أنها لا تمت إلى نتائج الداء ولا المساءلة، كما أنها لا تتفق ومبدأ التمويل الطوعي للأنشطة التنفيذية من أجل التنمية، التي كرستها القرارات السابقة. وإذا تمكنت الأمم المتحدة من أن تثبت أن برامجها تتميز بالكفاءة والفعالية في تلبية احتياجات الشعوب في البلدان النامية، سيقدم لها المانحون التمويل الكافي.

٤٥ – **السيدة رودسيموين** (النرويج): قالت إن وفد بلدها يؤيد مشروع القرار والتقارير والإحصاءات الواردة فيه. ومع ذلك، لما كانت الفقرة (ب) تشير إلى بيانات إحصائية شاملة بشأن الأنشطة التنفيذية من أجل التنمية لعام ٢٠٠٣ التي تضطلع بها منظومة الأمم المتحدة، فإن وفد بلدها يتوقع أن تقدم إحصاءات مستكملة في تاريخ مناسب لعقد الدورة الموضوعية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي في تموز/يوليه ٢٠٠٦.

رفعت الجلسة الساعة ١٦/٤٠.